ولا وجوب ولا تجدد لارادته وقدرته ولا عجز في قدرته البتة وانما هو مملك
يفعل ما يشاء ويختار لا يسأل عما يفعل تبارك وتعالى وهذا الاختلاف الذي جرى
على وفق المشية هو الذي ضل به من لا بصيرة له ولا دين حتى اسند التاثير اما سواه
جل وعز فهذا كله مما يتعلق بتقدير اتفاق الالهين المفروضين على فعل واحد
واما ان قدر اختلافهما كان يريد احدهما حركة جسم في زمان مثلا ويريد الاخر سكونه
في ذلك الزمان فلا خفى ان العجز هاهنا ظاهر اللزوم لان نفوذ ارادتيهما معا في هذا
الغرض لا يمكن لما فيه من الجمع بين الضدين فلم يبق الا عدم نفوذ ارادتيهما معا
فيلزم عجزهما معا ويلزم ايضا عجزهما عن الحركة والسكون او نفوذ ارادة احدهما
دون الاخر وذلك ايضا يلزم عجزهما معا اما الذي لم تنفذ ارادته فظاهر واما الذي
فرض فنفوذ ارادته فلانه مماثل للذي وجب عجزه فيجب عجزه هو ايضا ضرورة
فان قلت والذي يرد على تقدير ان الالهين اختارا انقسام العالم بينهما في التدبير
بحيث ينفرد كل واحد منهما بتدبير ما بيده ولا يمانعه فيه الاخر لا باتفاق ولا
باختلاف قلت تعدد الالهة مستلزم عقلا لعجز كل واحد من الالهة التي تفرض
ودلنا على وجوب العجز العام لكل واحد منهما ما قررناه من التمانع في الشيء الواحد
ولما انقضى بذلك التقرير قيام صفة العجز بكل واحد منهما وصفة الاله لا تكون
الا قديمة عامة التعلق ان كانت من الصفات المتعلقة لزم الايقدر كل واحد من
تلك الالهة المتعددة على شيء من الاشياء عموما ازلا وابدا فلا تدبير لواحد منهما البتة
مع فرض التعدد حتى يختار قسم العالم او عدم قسمته وبالجملة فذكر المتكلمين حالة الاتفاق
او الاختلاف في الفعل الواحد انما هو لينكشف به لزوم ارتفاع كل واحد من الالهة
المفروض تعددها بالعجز ولا يكون ذلك العجز الا واجبا عاما وليس المعنى ان الالهة
المتعددة لا تتصف بالعجز الا في حالة اختلافهما او اتفاقهما على فعل واحد كما يتوهم

من لا بصيرة له

من لا بصيرة له فقد بان لك بهذا ان تقدير الهين يستلزم عجزهما ونفوذ الوهيتهما
على كل تقدير وذلك مستلزم لا يوجد شيء من العالم لتوقف على وجود اله قادر وقد
لزم في هذا الفرض عجز الاله وعجزه لا يكون الا قديما لاستحالة اتصافه بالحوادث
ولو قدر ان القدرة كانت قديمة فرضا عليه العجز لكان ذلك فرضا مستحيلا لانه يلزم
حينئذ الا تتعدم القدرة ابدا فلا يوجد العجز ابدا فبان لك بهذا ان فرض تعدد الالهة
ينفي مطلق الاله الذي شهدت بوجوب وجوده معاينة مخلوقاته وبدايع
مصنوعاته وبالجملة فاثبات الاله متعدد من باب ما ادى ثبوته الى نفيه فيكون
منفيا وبالله التوفيق وبهذا الدليل تعرف استحالة ان يكون لشيء من العالم اثر
البتة في اثر ما الا يلزم عليه من خروج ذلك الاثر عن قدرة مولانا جل وعز وارادته
وذلك يوجب ان يغلب الحادث القديم وهو محال فلا اثر اذا لقدرة مخلوق في حركة ولا سكون
ولا طاعة ولا معصية ولا في اثر ما على العموم لا مباشرة ولا تولدا
يعني ان دليل التمانع الذي دل على استحالة وجود اله ثان مع مولانا جل وعز هو بعينه
يدل على وجوب وحدانيته تعالى في افعاله بمعنى انه يجب انفراده تعالى باختراع جميع المؤثرات
بلا واسطة ولا اثر لكل ما سواه في اثر ما على العموم وتقرير دليل التمانع على هذا
المطلب ان نقول لو صح ان يكون لشيء غير مولانا جل وعز تاثير في اثر ما لكان ذلك
الاثر يجب ان يكون مقدورا لمولانا جل وعز ومراد اله لما عرفت من وجوب عموم
التعلق لارادته تعالى وقدرته واذا لزم ذلك فوقوع ذلك الاثر لا يخلو اما ان يكون
بهما معا وهو محال لاستحالة وجود اثر واحد بمؤثرين مستقلين اذ الغرض
استقلال كل واحد منهما باختراع هذا الاثر واما ان يكون باحدهما فيلزم الترجيح
بلا مرجح وايضا يلزم من تخلف هذا الاثر عن احدهما جواز تخلفه عن الاخر اذ الفرض
استواؤهما بالنسبة الى هذا الاثر وذلك مستلزم لجواز تعجيز قدرة المولى جل وعز

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)